محاضرة الدراسات العليا/ الماجستير/لغة في قسم اللغة العربية في كلية الآداب
جامعة الأنبار

الموضوع (آراء الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (المدارس النحوية))

ليث قهير الهيتي

مناقشة الطالب فلاح طالب صالح

مــوقــف النحاة مـن القراءات

تقول الدكتورة خديجة ردا على الدكتور مهدي المخزومي لقوله أن البصريين غلطوا ابن عامر في قراءته : أن البصريين الأوائل الذين ظهروا قبل الفراء والكسائي من شيوخ مدرسته الكوفية لم يصرحوا بالطعن أو بنسبة اللحن أو الخطأ الى القرَاء وكان القائلون بهذا يحملون نصوص كتابه وآراءه فوق ما تحتمل وبعضهم غير منصف كالدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه عن القراءات ,حيث فسر كل حكم ذكره سيبويه أو أحد شيوخه وحكموا عليه بأنه ضعيف أو لحن أو لا يجوز, بأنه موجَّه الى قراءة من القراءات , وكان الدكتور المخزومي متابعا لهؤلاء من غير نظر في كتاب سيبويه .

وبعدها تقول الدكتورة مبررة لأقوال البصريين : "وإن كان قد قصد سيبويه أو أحد شيوخه الى ذلك وتحرج من الإفصاح والتصريح فهو فضل أدب منهم ودليل على إجلالهم كتابَ الله وقــرَّاءه

وتحيل الدكتورة ذلك الاتهام الى الكوفيين فتقول :" أما الذين صرحوا بالتخطئة ونسبوا الى القرَّاء اللحنَ والى القراءات الخروج عن العربية , في الحقيقة فهم شيخا المدرسة

الكوفية الكسائي والفرَّاء , وقد عدتُ الى (معاني القران) الذي كان يفترض من مؤلفه أن يتحرج من التخطئة والعيب على القرَّاء ونسبة الوهم إليهم في كثير من هذه المسائل فوجدته هو وشيخه أول الرادين على القراءات0

وتمثل بقول الفراء:" وزعم الْكِسَائي أنَّهم يؤثرونَ النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون: هُوَ ضارِبُ فِي غير شيء أخاهُ، يتوهَّمُونَ إذ حالوا بينهما أنَّهم نوَّنوا، وليس قول من قَالَ (مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه) ولا (زَيَّنَ «5» لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادَهِمْ شُرَكائِهِمْ) بشيء، وقد فُسِّرَ «6» ذَلِكَ. ونحويُّو أهل المدينة يُنشدونَ قوله:

فَزَجَجْتُها مُتَمكِّنًا ... زَجَّ الْقَلوصَ أبي مزاده"

قال الفراء : باطل , والصواب (زجَّ القلوصِ أبو مزاده)

تقول : أفبعد هذه التخطئة الصريحة من الــفراء وعدَّ هذه القراءة المشــبهة لروايــة البيت باطلا وتخطئة الكســـائي لها وقوله فيما :(وليس قول من قال... بشيء)

أقول : لم يكن الكسائي مصرحا على هذه القراءة بقول : (ليس قول من قال ...بشيء) كما قالت الدكتورة وليس قول الفراء وحده الذي يمنع من أن يحول بين المضاف والمضاف إليه بمفعول في غير الضرورة الشعرية بل هو قول جميع نحاة البصرة والكوفة.

وكما جاء في الإنصاف قال:" وأما قراءة من قرأ من القراء (وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم) فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها لأنكم لا تقولون بموجبها لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر , والقرآن ليس فيه ضرورة وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار فبان أنه إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض والبصريون

يذهبون إلى وهي هذه القراءة ووهم القارئ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشأم شركائهم مكتوبا بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو فدل على صحة ما ذهبنا إليه والله أعلم"

وأفهم من قول الفراء أنه صحح البيت بقوله : والصواب ((زجَّ القلوصِ أبو مزاده)) أنه رفع (أبو) على أنه فاعل للمصدر(زج)

وقال الزمخشري على هذه القراءة:" وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجًا مردودًا فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته

وأرى أن هذا هو التصريح الذي يمكن أن ينسب إليه الطن الصريح للقراءة وإن كان يريد للقرآن تنزيها لا قول الفراء والكسائي , لذلك رد الكثير من النحاة على الزمخشري .

وكما قال الألوسي في تفسيره

وقرأ ابن عامر «زيّن» بالبناء للمفعول الذي هو القتل، ونصب الأولاد وجر الشركاء بإضافة القتل إليه مفصولا بينهما

بمفعوله. وعقب ذلك الزمخشري بأنه شيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا كما سمع

ورد زج القلوص أبي مزادة. فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في الكلام المعجز، ثم قال: والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شُرَكاؤُهُمْ مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب اه.

وقد ركب في هذا الكلام عمياء وتاه في تيهاء، فقد تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة

اختار كل منهم حرفا قرأ به اجتهادا لا نقلا وسماعا كما ذهب إليه بعض الجهلة فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه وأخذ يبين منشأ غلطه، وهذا غلط صريح يخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى فإن القراءات السبعة متواترة جملة وتفصيلا عن أفصح من نطق بالضاد صلّى الله عليه وسلّم فتغليط شيء منها في معنى تغليط رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بل تغليط الله عز وجل نعوذ بالله سبحانه من ذلك. قال أبو حيان: عجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة نظيرها في كلام العرب في غير ما بيت، وأعجب بسوء هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله تعالى شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم, وقد شنع عليه أيضا غير واحد من الأئمة، ولعل عذره في ذلك جهله بعلمي القراءة والأصول.

وقد يقال: إنه لم يفرق بين المضاف الذي لم يعمل وبين غيره. ومحققو النحاة قد فرقوا بينهما بأن الثاني يفصل فيه بالظرف، والأول إذا كان مصدرا أو نحوه يفصل بمعموله مطلقا لأن إضافته في نية الانفصال ومعموله مؤخر رتبة ففصله كلا فصل فلذا ساغ ذلك فيه ولم يخص بالشعر كغيره. وممن صرح بذلك ابن مالك، وخطأ الزمخشري بعدم التفرقة وقال في كافيته:

وظرف أو شبيهه قد يفصل ... جزأي إضافة وقد يستعمل

عنوانات كتاب سيبويه

تقول الدكتورة: وبعض أبواب الكتاب جاءت عنواناتها مختصرة مفهومة إلا إنها على هيئة عبارة ولم تكتسب معناها الاصطلاحي بعد , ومن ذلك تسمية ((باب ظن وأخواتها))))باب الأفعال التي تستعمل وتلغي)) و((وباب المفعول المطلق)) : ((باب ما يكون من المصادر مفعولا)) .

ومنها ما ثبت المصطلح الذي وضعه عليه سيبويه مثل ((باب الفاعل)) و((باب النداء)) و((باب الندبة)) و((باب الترخيم))

تقول: ويبدو لي أن سبب عدم استقرار المصطلحات وعنوانات الأبواب عنده , أن النحو لم يوضع قبل سيبويه الوضع النهائي , وإن العلم مازال حديثا وما زالت بحوثه بحاجة الى استقرار ووضوح وأن سيبويه لم يضع كتابه على الصورة الأخيرة , وإنما كان في سبيل تغييره وإعادة النظر فيه , إلا أنه مات مبكرا وتركه على الصورة التي نراها .

ومع هذا فقد رأيناه منظما مبوبا ذا منهج واضح ما زال المؤلفون في النحو والصرف ينهجون على منواله وينهلون من موضوعاته ما جاء فيها من آراء

المدرسة البغدادية

استخلص الدكتور المخزومي أن البغداديين هم الكوفيون , وطريقة البغداديين في الدرس النحوي هي طريقة الكوفيين , ولم تمثل البغدادية مذهبا يختلف عن مذهب الكوفة , فالمذهب واحد والطريقة واحدة .

ودليله على أن الكوفيين والبغداديين جماعة واحدة هو أن الدرس لا يكاد يقف على خلاف مذهبي بين البغداديين والكوفيين وأن الخلاف أنما يتمثل فيما بين الكوفيين والبصريين وبين البغداديين والبصريين , وأن الدارسين المتأخرين الذين عنوا بأمر الخلاف بين البغداديين والكوفيين , فالكوفيون عندهم البغداديون والبغداديون هم الكوفيون .

تقول الدكتورة : ومع أنني لا أنكر صحة ما ذهب إليه الدكتور المخزومي من أن البغداديين هم الكوفيون , فإني أحب أن أعلق على عبارته الأخيرة التي استدل بها على هذا , بأنه لم يرد أيضا الى أنهم أشاروا الى وجود خلاف بين البصريين والبغداديين , مع أنه لم يقل أحد أنهما فريق واحد لذا فاستدلاله لا يقدم ولا يؤخر في إثبات فكرته.